



ذاتية الإثبات في الحوادث المرورية

أ.م.و. مصطفى راشد عبد الحمزة الكلابي

جامعة واسط - كلية القانون

المستخلص باللغة العربية

تعرف الحوادث المرورية بأنها كل واقعة تنجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بدون قصد بسبب المركبات أو حملتها أثناء حركتها ، ويتصدى لها ضباط المرور والمفوضين حسب السلطات الممنوحة لهم ، وهنالك من الجرائم المرورية ينعقد الاختصاص فيها إلى القضاء لجسامتها ، ينظم فيها رجل المرور محضرا يوثق فيها ما حصل ونسبة الخطأ لكل طرف ويبقى القرار الفاصل للقضاء ، وتتحصر أسباب الحوادث المرورية في (السائق - والطريق - والمركبة) .

وتتحدد الطبيعة القانونية للحوادث المرورية في ضوء جسامته الحادث المتحقق ومقدار العقاب المقرر له، وهي في الغالب تكون جريمة غير عمدية سواء أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة ، ومن أهم أدلة الإثبات الواردة في قانون المرور هي العلم الشخصي ، والمراقبة على أجهزة الرصد، ومحاضر مخطط محل الحادث، وحالة السكر. أما أدلة الإثبات التي وردت في قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي يتم الاعتماد عليها كثيراً في الحوادث المرورية هي الاعتراف والشهادة والخبرة فضلاً عن الأدلة الأخرى، وإن المشرع في قانون المرور منح ضابط المرور والمفوض سلطة قاضي جنح في إصدار الحكم، إلا أنه قد وسع من سلطة إثبات هذه المخالفات بحيث يمكن إثباتها بالعلم الشخصي، وهذه السلطة منعها قانون أصول المحاكمات الجزائية على قاضي التحقيق أو محكمة الموضوع ، وهنا تظهر ذاتية الإثبات .

Abstract:

Traffic accidents are defined as every incident that results in unintentional death, injury or loss of property due to vehicles or their cargo during their movement. Traffic officers and commissioners address them according to the authorities granted to them. It documents what happened and the percentage of error for each party, and the final decision remains for the judiciary. The causes of traffic accidents are limited to (the driver - the road - and the vehicle.)

The legal nature of traffic accidents is determined in the light of the gravity of the accident and the amount of punishment determined for it, which is often an unintentional crime, whether it is a felony, misdemeanor or violation, and among the most important evidence of evidence contained in the Traffic Law is



personal knowledge, monitoring of monitoring devices, and records of the scheme The location of the accident, and the state of drunkenness. As for the evidence contained in the Code of Criminal Procedure, which is relied upon a lot in traffic accidents, is confession, testimony and experience as well as other evidence, and that the legislator in the traffic law granted the traffic officer and commissioner the authority of a misdemeanor judge to issue a judgment, but he expanded the authority to prove These violations are so that they can be proven with personal knowledge, and this authority is prohibited by the Code of Criminal Procedure on the investigative judge or the trial court, and here the self-proofing appears.

المقدمة

أولاً : أهمية البحث : تتضح أهمية دراسة الحوادث المرورية من خلال الآثار الجسيمة التي ترتبها تلك الحوادث والتي تتعلق بحياة الإنسان وسلامة بدنه وأمواله ، فضلاً عن الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة ، وتعد حوادث المرور مشكلة اجتماعية معاصرة تعاني منها أغلب البلدان بنسب متفاوتة حسب فرض احترام قواعد السلامة المرورية عبر الطرق ، وأمام هذا الوضع أعطت دول العالم الأولوية لتنظيم هذا المجال وبتحقيقه تتحقق السلامة المرورية التي هي مسؤولية الجميع ، ولذا ينبغي تبني سياسة قانونية للحد من ظاهرة حوادث المرور ، التي تتطلب تضافر جهود جميع الهيئات الفاعلة في الدولة .

وتتجلى أهمية دراسة ذاتية إثبات الحوادث المرورية في طبيعتها القانونية وطريقة وقوعها وخطورتها وإن كانت غير عمدية إلا أن آثارها كبيرة وتقع باستمرار ، والجهات التي تتصدى لها في المقام الأول ضباط المرور والمفوضين حسب السلطات الممنوحة لهم في فرض الغرامات والعقوبات الأخرى حسب ما رسم لهم قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ من أدلة تأتي في المقام الأول مشاهدته الشخصية وهنا تكمن الأهمية في هذه الدراسة ، وكذلك عن طريق أجهزة الرصد فضلاً عن الأدلة التقليدية الأخرى، لذا تخضع الجريمة المرورية إلى نظام إثبات يختلف عن الجرائم الأخرى، فضلاً عن قواعد الإثبات في قانون أصول المحاكمات الجزائية، وهناك من الجرائم المرورية ينعد الاختصاص فيها إلى القضاء لجسامة خطورتها فينظم فيها رجل المرور محضراً يوثق فيها ما حصل ونسبة الخطأ لكل طرف ويبقى القرار الفاصل للقضاء.

ثانياً : إشكالية البحث : تتمثل حوادث السير في تصادم يحدث بسبب مركبة أو أكثر، وهذا التصادم يلحق العديد من الأضرار الاجتماعية والصحية والاقتصادية ، وتنتج حوادث السير عن مجموعة من الأسباب منها : تجاوز الحد المسموح به في السرعة ، والانشغال أثناء قيادة المركبة باستعمال الهاتف النقال ، أو فقدان الفرد القدرة على التحكم في المركبة بسبب الإرهاق أو التعب أو الحاجة إلى النوم ، أو قيادة المركبة في حالة من السكر وفقدان الوعي ، وكذلك البنية التحتية السيئة المتمثلة في عدم صلاحية



الطري ، وعدم تطبيق قوانين الأمن والسلامة مثل عدم استخدام حزام الأمان ، والاحتياز في الممنوع وغيرها من الأسباب الأخرى ، هذه الأسباب وغيرها يخضعها ضابط المرور إلى قواعد مرورية عامة لمعرفة المتسبب والذي يسند إليه عدم اتخاذ واجبات الحيطة والحذر، ثم يقرر مسؤوليته وإصدار القرار المناسب بحقه، وتكمن المشكلة هنا في الضمانات القانونية على صحة ادعاء رجل المرور في الحكم؟ وما هي الأدلة التي يركن إليها في تقرير المسؤولية من عدمها؟ وما هي حدود السلطات الممنوحة له؟

كما ان الحكم الصادر فيها بالغرامة لا سلطان عليه وبلا دليل قانوني في اغلب الأحيان لأنه مبني على أساس المشاهدة الشخصية من قبل ضابط المرور أو المفوض أي العلم الشخصي للضابط ، ثم انه يتمتع بسلطة قاضي جنح في فرض الغرامة بالوقت الذي لا يجوز للأخير ان يحكم وفق علمه الشخصي بدلالة المادة (٢١٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، بان يصدر عقوبة جنائية إلا بعد تحقيق واستعراض الأدلة والتأكد من مشروعيتها ، فما الأساس المنطقي والفلسفي في إسناد سلطة قاضي جنح لضابط المرور والمفوض في حدود وبدون أدلة إثبات قانونية ؟ وما هي الضمانات على عدم تعسف ضابط المرور في بناء قناعته طالما تركها المشرع لمشاهدته الشخصية ؟ الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة تكشف عن حدود وطبيعة السلطة الممنوحة لهم والمصلحة المحمية فيها ، والأدلة التي يتم الاستناد اليها في الحكم سواء من قبل ضابط المرور أو الجهات القضائية المختصة، وبيان المشاكل القانونية والعملية المتعلقة بالإثبات لما تتمتع بها من ذاتية تميزها عن الإثبات في الجرائم الأخرى .

ثالثاً : منهجية البحث : اقتضت طبيعة الدراسة استخدام أكثر من منهج ، إذ نتبع المنهج الاستقرائي لتأصيل أدلة إثبات الجرائم المرورية ، ومعرفة دورها في الإثبات من عدمه فضلاً عن الأدلة المنصوص عليها في القوانين الإجرائية الأخرى ، واستقراء النصوص التي نظمت الحوادث المرورية والسلطات الممنوحة لضابط المرور والمفوضين والأساس الذي استندت عليه ، كما سنعمد المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والقرارات القضائية المحلية والدولية المتعلقة بالحوادث المرورية، وكيف تعامل معها المشرع العراقي ، وكذلك المنهج المقارن مع التشريعات العربية الأخرى قدر تعلق الامر بالتنظيم القانوني لإثبات الحوادث المرورية .

رابعاً : خطة البحث : إيفاءً بما تقدم فان الخطة التي اتبعتها في البحث بعد المقدمة ، هي تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: نتناول المبحث الأول: مفهوم حوادث المرور، وسنقسم هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول: التعريف بحوادث المرور، وفي المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة المرورية . أما المبحث الثاني فنتناول فيه أدلة إثبات الجريمة المرورية ، وسيتم تقسيمه على مطلبين نتناول في المطلب الأول : أدلة إثبات الجريمة المرورية في ضوء قانون المرور ، وفي المطلب الثاني أدلة إثبات الجريمة المرورية في ضوء قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقد أعقب البحث خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات .



المبحث الأول: مفهوم حوادث المرور

للقوف على حدود مفهوم الحوادث المرورية وموقف التشريع والفقه من المعنى الدارج والمعتمد لها لا بد من بيان تعريفها وتحديد الطبيعة القانونية لها ، وسنقسم دراسة هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول: التعريف بحوادث المرور ، وفي المطلب الثاني نتناول الطبيعة القانونية لها .
المطلب الأول: التعريف بحوادث المرور (١)

يتطلب منا التعريف بحوادث المرور دراسته على فرعين نخصص الفرع الأول لتعريف جرائم المرور ونبين في الفرع الثاني أسباب الحوادث المرورية وعلى النحو الآتي :

الفرع الأول : تعريف حوادث المرور

للإحاطة الشاملة بتعريف بحوادث المرور سنستعرض معنى حوادث المرور في اللغة ثم في الاصطلاح .

أولاً : تعريف حوادث المرور لغة

الحادث لغة : حدث الشيء حدوثاً ، أي تجدد وجوده ، فهو حادث وحديث ، ومنه : حدث به عيب ، إذا تجدد وكان معدوماً قبل ذلك (٢) . وحدث أمرك أي وقع (٣) . والحدث : يعني وجود الشيء بعد عدمه (٤) . والحادثة هي النازلة أو العارضة ، وجمعها حوادث (٥) .

والحادث في اللغة مشتق من افعال الثلاثي حدث : يقال : حدث الشيء حدثاً وحادثة : نقيض قدم ، وحدث الأمر حدثاً فهو حادث أي وقع . أما كلمة المرور لغة : المرور مصدر : مر يمر ، مرا ومروراً بمعنى ذهب يقال : مر عليه وبه ويمر مرأ أي اجتاز ، قال ابن سيده : مر ، يمر ، مرأ ومروراً ، جاء وذهب ، ومر به ومره : جاز عليه (٦) . كلمة الحوادث هي جمع حادث ، والحادثة لغة مشتقة من حدث والحدث نقيض القديم ، وحدث الشيء أوجده وابتدعه ، الحدث قد يراد به أيضاً النائية من الدهر (٧) . أما كلمة مرور فتعني في اللغة : الممر والجواز والمضي ، فمر فلان تعني ذهب وجاز ومر بالدرب أي جازه وذهب فيه (٨) .

(١) يتولى قانون المرور رسم وتنظيم القواعد التي تحكم الحوادث المرورية ، ويعرف قانون المرور بأنه : مجموعة النصوص التي تهدف لتحديد الشروط المتعلقة بتنظيم حركة المرور في الطرق وسلامتها وأمنها، وضبط سلوك مستعملي الطريق، فقانون المرور هو مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم حركة المرور الخاصة بالمركبات والسائقين والراجلين ، وتسلب العقوبة على كل مخالف، على اعتبار أنه قانون مرّن، توجب تعديله بصفة مستمرة . انظر : نبيلة عدي ، المخالفات المتعلقة بقانون المرور، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٦.

(٢) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) لسان العرب، الجزء الثالث، دار أحباء التراث، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٦٠.
(٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة ، ج ١ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦١.

(٤) الجرجاني ، السيد الشريف ، التعريفات ، مادة (حدث) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٧١ ، ص ٢٠٣.

(٥) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، المحقق: صفوان عدنان الداودي ، دار القلم ، الدار الشامية، دمشق بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ص ٢٢٢ .

(٦) ابن منظور ، لسان العرب ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣.

(٧) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٦٠.



ثانياً : تعريف حوادث المرور اصطلاحاً

هناك تعريفات عديدة للحوادث المرورية ، ولكن جميعاً تبدو متشابهة من حيث المضمون، وفيما يلي نورد بعض من هذه التعريفات .

الحادث المروري : هو حدث اعتراضي يحدث بدون تخطيط مسبق من قبل سيارة (مركبة واحدة أو أكثر مع سيارات "مركبات" أخرى أو منشأة أو حيوانات أو على طريق عام أو خاص ، وعادة ما ينتج عن الحادث المروري تلفيات تتفاوت من طفيفة بالممتلكات والمركبات إلى جسيمة تؤدي إلى الوفاة أو الإعاقة المستديمة^(٩) . وتعرف بأنه واقعة غير متعمدة ينجم عنها وفاة أو إصابة أو تلف بسبب حركة المركبة أو حملتها على الطريق العام^(١٠) . ويعرف كذلك بأنه كل فعل غير عمدي يؤدي إلى حدوث وفاة أو إصابة أو ضرر في الأموال نتيجة لاصطدام أو سقوط أو دس في مركبة على الطريق^(١١) .

وحادث المرور عموماً بأنه " كل ما يتعرض له مستخدمو الطريق من اصطدام ودس وانقلاب وسقوط ، ونحو ذلك، سواء كانوا مشاة أو ركاب، سائرين أو واقفين أو جالسين، وسواء كانت وسائل نقلهم مركبات آلية : سيارات ، قطارات... أو حيوانات^(١٢) . وتعرف كذلك بأنها : كل واقعة تنجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بدون قصد وبسبب المركبات أو حملتها أثناء حركتها ، ويدخل ضمن ذلك حوادث الاحتراق أثناء حركة المركبة على الطريق العام ، ولا يوجد تمييز بين الحوادث التي تقع على الطريق العمومي، أو التي تقع خارج هذا الأخير، فمجموعة الحوادث تمثل كل ما يسير بشرط ان تتورط فيه سيارة بمحرك أو عربة مجرورة^(١٣) .

ومن التعريفات الأخرى لحادث المروري على انه واقعة تحدث بدون توقع وبدون تدبير سابق، بسبب توفر ظروف معينة يحتمل وقوعها، وينتج عنها نتائج سيئة وغير مرغوب فيها ، ويقصد بالحوادث المرورية جميع الحوادث التي تنتج عنها أضرار مادية أو جسمية جراء استعمال المركبة، وهي كل واقعة ينجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بدون قصد سابق، وبسبب المركبات أو حملتها أثناء حركتها ، ويدخل ضمن ذلك حوادث الاحتراق أثناء حركة المركبة على الطريق العام. و عليه، وبالتالي فإن الحوادث المرورية تشمل: كل ما يحدث جراء استخدام المركبة و ينتج عنه إزهاق للأرواح ، أو إصابات جسمية، أو خسائر في المعدات الممتلكات ،

(٩) د. إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، بلا سنة طبع ، ص ٨٦٢ .

(١٠) ياسر العسيري وآخرون ، حوادث السيارات في مدينة الرياض ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص ٤ .

(١١) حاتم محمد صالح ، جريمة الدس ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٧ .

(١٢) زين العابدين عواد كاظم ، المسؤولية الجزائية الناشئة عن الحوادث المرورية "دراسة مقارنة" ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، المجلد (١٠) العدد (٣٦) ، ٢٠١٥ ، ص ٢٨٨ .

(١٣) محمد علي مشيب القحطاني، أحكام الحوادث المرورية في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة أم. القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨، ص ٢١٥ .

(١٤) فريد عيشوش، أزمة حوادث المرور، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .



وأن الأفراد يتورطون فيها دون توقع أو معرفة مسبقة^(١٤). وعرف ذلك بأنه الحدث المتحقق عند اصطدام سيارة بأخرى أو إنسان أو حيوانات أو اصطدامها بمنشأة وتنتج عن هذه الحوادث خسائر مادية وإصابات بشرية وحالات وفاة^(١٥). ويعرف أيضا بأنها سلوك أنساني مشروع في قانون المرور يصدر من قائد أو مالك المركبة يعرض المصالح الجوهرية لإفراد المجتمع للخطر سواء كان إيجابياً أو سلبياً حدد له المشرع جزاء جنائياً^(١٦). والحادثة المرورية تشير إلى واقعة مستقلة عن إرادة الإنسان و خاضعة لقوى خارجية فاعلة بسرعة و التي ينتج عنها أضرار جسمية أو عقلية^(١٧). كما إن وجود نظام مروري متكامل من شأنه أن يوجد قاعدة أساسية تسهم في الحد من الحوادث المرورية وتحقيق الأمن الضروري وأهداف النظام السياسي والاجتماعي من خلال تنظيم مرافق السير بالطرق العامة، وحتى تتحقق تلك الأهداف لا بد من مراجعة الأنظمة الحالية وتقويمها باستمرار، والعمل على سن الأنظمة الجديدة عند ظهور قضايا تستلزم ذلك، وتدريب وتأهيل القائمين على تنفيذ أنظمة المرور، والعمل على إلزام المشاة باحترام التعليمات وذلك بإتباع الممرات المخصصة لهم، ولا بد من العمل على الرقابة والمتابعة المستمرة للمخالفين، مع ضرورة تطبيق المخالفات المستحقة عليهم، إلى جانب الحزم والتطبيق الجدي للأنظمة لتحقيق أهداف الأمن المروري، أما المخالفة المرورية فتعني عدم تقيد السائق بأنظمة المرور، وارتكاب مخالفات أخرى من المخالفات المرورية المدرجة بجدول نقاط المخالفات المرورية^(١٨). وهناك من أطلق عليها جرائم السير وعرفها بأنها: كل ما يتعرض له مستخدمي الطريق من اصطدام ودعس وانقلاب ونحو ذلك سواء أكانوا مشاة أم ركاباً سائرين أم واقفين أم جالسين، وأورد تعريفاً آخر بأنها كل حادثة ينجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات من دون قصد سابق، وبسبب المركبات أو حمولتها أثناء حركتها ويدخل في ذلك الاحتراق أثناء حركة المركبة على الطريق العام^(١٩).

الفرع الثاني: أسباب الحوادث المرورية

حوادث المرور بصفة عامة ناجمة عن المخالفات المرورية، أو التي تكون ناتجة إما عن أخطاء متعلقة بالمركبة أو الطريق أو السائق الذي هو السبب الرئيسي لعدم تنفيذه الأنظمة والتعليمات، ومن خلال استعراض التعريفات للجرائم المرورية اتضح بأن أسبابها تدور حول العناصر الثلاث (سائق - طريق - مركبة) وفيها تتحقق أسباب الحوادث، لذا سنتناول الأسباب المتعلقة بهذه العناصر في الفقرات الثلاث الآتية:-

(١٤) بوقادوم عبد القادر، مصدر سابق، ص ٨.

(١٥) أسماء مصطفى الصديق ومأوية صديق عمر، دراسة حوادث الطرق والسلامة المرورية، بحث بكالوريوس في كلية الهندسة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٥، ص ٤.

(١٦) سعيد احمد علي، الجرائم المرورية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

(١٧) بوقادوم عبد القادر، أسباب حوادث المرور حسب رأي مستعلمي الطرق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٩.

(١٨) فريد عيشوش، المصدر السابق، ص ١٥-٢٩.

(١٩) كرار حيدر الصانع، جرائم السير (دراسة مقارنة) منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠٢٠، ص ٩-١٠.



أولاً : الأسباب المتعلقة بالعنصر البشري

إن العامل البشري مسؤول بدرجة كبيرة على حوادث المرور، كونه المتسبب الرئيسي في وقوعها ، ولأن المشي هو أحد طرق التنقل المستخدمة بشكل واسع إلا أن المساحات المخصصة للمشاة قد تقلصت تاركة المجال للمركبات التي أصبحت بحاجة إلى أماكن واسعة ، كما أن بعض تصرفات المشاة كعدم احترام إشارات المرور، وعدم السير على الرصيف تؤدي إلى المخاطر الشديدة ، والأطفال المشاة هم الأكثر عرضة لهذه الحوادث لقلة إدراكهم للخطر، كما أن للسائقين دوراً في هذه الحوادث لما يخضعون له من تأثيرات مختلفة، إما بسبب تصرفاتهم الطائشة ، أو لحالتهم النفسية التي تلعب دوراً كبيراً في مجريات الحركة المرورية مثل السهو والتعب والقيادة تحت تأثير المخدر أو الخمر ، والشباب هم الشريحة الأكثر مسؤولية في التسبب في الحوادث، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة منها حداثة الحصول على رخصة القيادة، بالإضافة إلى التساهل في منح رخص القيادة^(٢٠).

يتمثل العنصر البشري في حوادث المرور " بالسائق - والراكب - والمشاة" ويقصد بالسائق : هو كل شخص يتولى سيارته إحدى المركبات أو حيوانات الجر أو الحمل أو الركوب . والراكب : هو الشخص المتواجد في المركبة أو النازل منها أو الصاعد إليها. أما المشاة: فهم الأشخاص الذين يسيرون على أقدامهم في الطرقات^(٢١).

وسائق المركبة هو كل من يتولى قيادة المركبة باعتبار أن جريمة السير تنتج عن سلوكه المخالف للقانون المروري أثناء قيادة المركبة ، لذلك يجب أن يكون شخصاً طبيعياً يستطيع أن يتحمل مسؤولية فعله ، وهو الشخص المخاطب في قانون المرور عند ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون المرور^(٢٢) . ونظراً لأهمية دور قائد المركبة في وقوع الجريمة ، ظهرت العديد من الدراسات النفسية المتعلقة بقيادة المركبة وقد أثبتت هذه الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين التكوين النفسي للشخصية الفرد ونظرته للحياة وبين عدد جرائم المرور التي يمكن أن يسببها هذا الشخص لنفسه أو لغيره ، ويرجع السبب إلى أن هؤلاء الأشخاص من خلال حياتهم البيئية والمدرسية أنهم يمثلون مجموعة من غير المستقرين نفسياً أو عاطفياً^(٢٣).

ولعل من أهم الأسباب للحوادث المرورية المتعلقة بالسائق هي تجاوز الحد المسموح للسرعة وعدم إعطاء أولوية السير للغير ، وعدم ترك المسافة الكافية بينه وبين السيارة الأخرى كذلك لا يتمتعون باليقظة الدائمة أثناء القيادة ، ويتحدثون مع الغير عبر الهاتف ، وأن أغلبهم ليس لديهم اطلاع كاف على الأنظمة والقواعد المرورية ، ولا

(٢٠) فريد عيشوش ، مصدر سابق ، ص ٧٨.

(٢١) د. ثجيل سايير الشمري ، الأسباب الموجبة للمسؤولية في حوادث المرور ، بحث منشور في مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قطر ، ٢٠١٣ ، ص ٥.

(٢٢) كزار حيدر الصانع ، مصدر سابق ، ص ١٤.

(٢٣) عبد الجليل السيف ، العوامل النفسية وأثرها على كفاءة السائق ، مجلة الأمن العام ، العدد الثالث ، أكاديمية الشرطة ، مصر ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢.



يستفيدون من خبرات الآخرين ، ولا يتخلون في بعض الأوقات عن الأسبقية في الطريق لصالح الآخر لتفادي وقوع الحادث ^(٢٤) . مع ملاحظة عدم انطباق ما تقدم على السيارات ذاتية الحركة أو آلية الحركة من دون سائق .

ولعل من أهم التدابير الوقائية لتجنب الحوادث المرورية المتعلقة بالعنصر البشري هو السير على الأرصفة بالطريقة الصحيحة والانتباه على مجريات الطريق ، والنظر إلى الأمام وتجنب التجمعات على الرصيف أو على حافة الطريق لأي سبب كان مما يسبب في عرقلة حركة السير للمشاة ، وبالتالي الإجبار على السير في الطريق أو حافته ، وكذلك تجنب السير على حافة الطريق وحمل أشياء أبعادها تتعدى حد إعاقه السير ، وتجنب وضع سماعات الإذن أثناء السير فهي تؤثر في سماع المركبات ووسائل النقل واحترام إشارات المرور ووجوب احترام الإشارات الضوئية ، ويجب على الراجلين الذين يرغبون في العبور وسط الطريق عندما ينزلون من مركبة ان يستديروا حولها من وراء لتفادي الزحمة وعدم رؤيتهم واصطدامهم بمركبات أخرى ، فضلاً عن ذلك فإن الثقافة المرورية التي تشمل السلوكيات الصحيحة في كيفية استعمال الطريق من قبل المارة والسائق يجب تلقينها للأطفال بداية من الأسرة ثم المدرسة ثم وسائل الإعلام وترسيخها في أذهانهم وبالتالي سنحصل على جيل له من الوعي والتربية المرورية ما يكفي لتفادي الحوادث المرورية وأضرارها ^(٢٥) .

ومن الواضح أن الإنسان يلعب دوراً أساسياً في حوادث المرور، ليس فقط باعتباره جانباً أو مجنئاً عليه، وإنما في الدور المباشر للعنصر البشري في وقوع حادثة المرور أي باعتبار الإنسان سائقاً أدى سلوكه لوقوع حادثة المرور، أو باعتباره من المشاة ، و من ثم فقد أدى سلوكه لوقوع حادثة المرور ^(٢٦) .

والسائق هو العنصر الفعال والمحرك للعملية المرورية فلا بد من توفير عدة صفات في السائق الجيد : سلامة الحواس ، ومعرفة أنظمة وتعليمات المرور والنقيد بها، التركيز أثناء القيادة، والإحساس بالمسؤولية ، والإلمام بميكانيكية المركبة وصيانتها بشكل مستمر ^(٢٧) .

والمشاة ربما يكونوا هم المتسببين في الحوادث المرورية وذلك بسبب إهمالهم أماكن عبور المشاة، وعدم تقيدهم بالأماكن المخصصة لعبورهم ، فقد نجد الكثير منهم يقطع التقاطعات من أماكن خاطئة ، وعدم استجابة المواطنين لحملات التوعية بتعليمات المرور، وعدم الالتزام بقواعد السير ، وإشارات رجل المرور ^(٢٨) .

^(٢٤) كزار حيدر الصانع ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

^(٢٥) حمدي إسماعيل ، الجرائم المرورية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ، ٢٠١٦ ، ص ٨٥ .

^(٢٦) د. سيد عباس علي ، المتغيرات المؤثرة في حوادث المرور بمصر ، مجلة العلوم الهندسية ، جامعة اسيوط ، المجلد (٣٧) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨٨ .

^(٢٧) بوقادوم عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

^(٢٨) د. ثقييل ساير ألشمري ، مصدر سابق ، ص ٨ .



والعنصر البشري المتمثل في السائق له الدور البارز في وقوع الحوادث فخصائص السائق الثقافية والتعليمية والعمرية وخصائصه النفسية تلعب دوراً بارزاً في وقوع الحوادث المرورية ، فقد أكدت بعض الدراسات أن الحوادث المرورية تقل بين الفئات ذات المستوى التعليمي المتقدم لما يؤدي ذلك من إكساب للخبرة ورفع الكفاءة وحسن التصرف مع مستجدات الطريق. كما أن العوامل الانفعالية والاتجاهات النفسية السلبية تجاه بعض المواقف الاجتماعية في الحياة اليومية تؤدي إلى حالة نفسية مضطربة وغير مستقرة تكون عامل قوياً في ارتكاب حوادث مرورية^(٢٩).

كما أن الذوق العام للسائق وعدم إقدامه على مضايقة الآخرين أثناء السير ، وتفهمه لظروف الآخرين وقيامه بمساعدتهم عند وقوع الحوادث ، فهي عبارة عن سلوكيات تعلمها واكتسبها خلال حياته ، وهي عناصر سلوكية خاصة بالسائق نفسه كما أنها عناصر صغرى في حركة السير التي هي جزء من نظام المرور . وكل ما تقدم يشكل المستوى الثقافي للسائق الذي نعتبره ثقافة مرورية لأنها تتعلق بنظام السير^(٣٠).

ثانياً : الأسباب المتعلقة بالطرق

إن الطريق عنصر هام من عناصر الحادث المروري في حالة افتقاره إلى أسباب السلامة المرورية والذي يقود السائق إلى ارتكاب الخطأ أو تمنعه من اتخاذ القرار الصحيح عند الشعور بالخطر ، ويقع على الدولة العبء الأكبر في إنشاء وتصميم الطرق بشكل يتناسب مع كثافة المرور فيها من حيث القدرة على استيعاب أعداد السيارات المتزايدة ، وما يطرأ عليها من تطور وتغير الأمر الذي يعمل على تشجيع المواطنين على الانتقال من مكان لآخر ، ويعد الطريق العنصر الأساسي في الحوادث المرورية بسبب أخطاء التصميم الهندسي للطرق ، والإهمال في تزويد الطرق وتجهيزها بالعلامات التحذيرية والارشادية ، والبيئة العامة للطريق التي تتمثل في الأمطار والسيول ووجود الضباب ووجود المباني والأشجار وعبور الحيوانات^(٣١).

ولا شك في أن نوع الطرق واختلافها من حيث عرضها واتساعها وما يحيط بها من صخور وأشجار ودواب سبب من أسباب وقوع الحوادث ، كما أن وجود التقاطعات في الشوارع بشكل غير مدروس مع خلو تلك الشوارع من اللوحات الإرشادية للسائقين من أسباب وقوع الحوادث المرورية هذا العامل وما يندرج تحته من العوامل الخارجية عند الإنسان^(٣٢).

ولعل من أهم أسباب وقوع الحوادث هي الطريق من حيث أن عدم متابعة أعمال الصيانة للطرق، يؤثر بصورة سلبية على حركة المرور، و بالتالي قد يؤدي

(٢٩) انظر عبد الجليل السيف ، تطور أساليب تنظيم إدارة المرور جوانب نظرية وتطبيقية ، طه ، دار ابن سينا للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

(٣٠) د. محمد بن سعيد الغامدي د. سعيد بن فالح الغامدي ، الثقافة المرورية وعلاقتها بحوادث السير - دراسة استطلاعية بمحافظة جدة ، الرياض ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨

(٣١) د. ثقيف سابر الشمري ، مصدر سابق ، ص ١٠.

(٣٢) جمال عبد المحسن عبد العال ، الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤١٧ هـ ، ص ٢٦.



بدوره إلى وقوع الحوادث ، لذا على سائقي السيارات ضرورة الانتباه وإتباع الإرشادات السليمة للقيادة ومراعاة عدم القيادة في الأماكن أو الاتجاهات الممنوعة حتى لا يفقد السيطرة و يؤدي هذا إلى الحوادث المرورية ، ففي جميع البلدان، تخطط شبكات الطرق و تصمم معظم الطرق إلى حد كبير، مراعاة لمصالح مستخدمي السيارات ، أما فيما يتعلق بالمترجلين وراكبي الدراجات فإن الجمع بينهم و بين السيارة القادرة على السير بسرعات عالية يمثل أهم مشكلة فيما يتعلق بالسلامة على الطرق ، وينبغي أن يتوافر في الطرق التي تسير فيها السيارات بسرعات عالية ما يلي: تفيد حرية النفاذ إليها، توافر الطرق المنحنية الأفقية والراسية في المناطق الدائرية الواسعة، وعوائق قوية لتلقي الصدمات وحواجز في وسط الطريق، و مفارق الطرق ذات مراحل منفصلة، و معابر منحدرية لدخول الطريق و الخروج منه، إذا توافرت هذه السمات في الطرق تصبح هي أكثر الطرق أماناً، كذلك ينبغي أن يكون لدى بلدان كثيرة، منخفضة الدخل و متوسطة الدخل ممرات منفصلة خاصة بالدرجات النارية. (٣٣)

ونظراً لأهمية الطريق في العملية المرورية فإنه لا بد من إنشاء وتشديد شبكات طرق عالية المستوى والجودة مراعية فيه: التصميم والتخطيط الهندسي للطريق ، وإضاءة الطريق ، ومدى صلاحية الطريق ومدى السلامة المرورية عليه كإزالة العوائق الطبيعية كالأتربة والرمال المتحركة ، مدى توفر أدوات تنظيم المرور كالإشارات الضوئية على الطريق واللوحات الإرشادية والتحذيرية والإعلامية والدلالات الأرضية (٣٤).

وللحد من الجرائم المرورية يجب إصلاح الطرق بشكل مستمر عن طريق توسيعها وتخطيطها وتزويدها بالإضاءة والعلامات المرورية والإشارات الضوئية وتقليل عدد الفتحات الموجودة في الجزر الوسطية قدر الإمكان مع وضع العلامات الدالة عليها قبل مسافات تكفي لتنبيه السائق في الطريق (٣٥).

وقد عرف قانون السير اللبناني رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٢ في المادة الثانية منه الطريق بأنه " كل سبيل مفتوح لسير المشاة والحيوانات ومختلف أنواع المركبات " وكذلك قانون المرور العراقي السابق في القسم الأول منه بان الطريق هو " هو كل حيز معبد مصمم أو يستخدم بشكل طبيعي للمركبات أو المشاة (٣٦) . وقد أشار المشرع العراقي في قانون المرور الجديد بان الهدف من تشريع قانون المرور هو توفير انسيابية الحركة للمركبات والحد من الحوادث المرورية ، وتحقيق الوقاية من حصول الحوادث المرورية قدر تعلق الأمر بالطريق بواسطة هندسة وتخطيط وتصميم الطرق وتزويدها بالإشارات والعلامات ووضع الممهلات والتي تهدف إلى التقليل من السرعة تفادياً للحوادث وتجهيز مكان للتوقف الاستعجالي وهو جزء من الحافة يقع في جوانب

(٣٣) بوقادوم عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٣٤) بوقادوم عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٣٥) كزار حيدر الصانع ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٣٦) ويلاحظ ان قانون المرور العراقي النافذ لم يعرف الطريق .



الطرق السريعة هيئ خصيصاً لتوقف المركبات او وقوفها في حالة الضرورة ، كما ان الإشارات المرورية بمثابة دليل مساعد للسائق فالاستعمال الصحيح والمتزن في المعلومات المستوحاة من الإشارات هي من مصلحتنا كما تعطي للسائق معلومات حيوية في مجال الاستعلامات وفي مجال التحذير والتوجيه كل هذا من اجل ان يستطيع السائق اتخاذ القرارات السليمة^(٣٧).

ثالثاً : الأسباب المتعلقة بالمركبة

تعرف المركبة بأنها : كل واسطة ذات عجلات تسير بمحرك آلي ، أو بقوة جسدية أو تسحب بأي وسيلة ، عدا تلك التي تسير فيها على السكك الحديدية ، وتنطبق صفة المركبة على (السيارة الخاصة والعامة - سيارة الحمل - المركبة الزراعية - المركبة الإنشائية - الدراجة الهوائية - الدراجة النارية)^(٣٨).

وقد عرف المشرع العراقي المركبة في المادة (الأولى - الفقرة أولاً) من قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ بأنها : " آله ميكانيكية أو دراجة عادية أو نارية أو عربة أو أي جهاز آخر يسير على الطريق بقوة ميكانيكية أو بأية وسيلة أخرى ... " ولا تتحقق الجريمة المرورية ما لم توجد مركبة التي تعد الأداة أو الوسيلة التي ترتكب بها جريمة السير ، ونود الإشارة هنا إلى ان احد عناصر الجريمة المرورية هي المركبة الرديئة وغير الصالحة كمعظم المركبات المستوردة من الدول الأخرى إلى العراق، إذ ان اتجاه المركبات المستعملة تشهد مخالفات جسيمة تهدد سلامة الإنسان^(٣٩). وتعد المركبة من العناصر الأساسية في تحقيق السلامة المرورية ولها علاقة مباشرة في مشكلة حوادث المرور ، وتساهم المركبة وتسبب بحوادث المرور عندما تفقر التجهيزات المرورية للسلامة المرورية أو تقبل غير صالحة للاستعمال ، وإهمال فحص هذه المركبات بصورة دورية^(٤٠).

أما عن أسباب الحوادث المرورية المتعلقة بالمركبة فتتمثل في حدوث خلل في المركبة وتآكل المركبة ، وعدم صيانتها بشكل دوري مما يقلل من كفاءتها ، وانفجار احد عجلات المركبة أثناء سيرها مما قد يؤدي إلى انقلابها أو اصطدامها بالمركبات الأخرى أو بجدار أو أبنية أو أشجار أو صدم بعض الأشخاص لذلك تعد المركبة عنصراً أساسياً ومسبباً مباشراً للحوادث المرورية^(٤١).

يؤكد البعض أن عدم إجراء الصيانة الأولية و الدورية على أجزاء صيانة السيارة، قد يؤدي إلى الوقوع في مشكلات عديدة أثناء القيادة و من ثم اقتراف الحوادث، لذا

(٣٧) حمدي اسماعين ، مصدر سابق ، ص ٩١.

(٣٨) كزار حيدر الصانع ، مصدر سابق ، ص ١٧.

(٣٩) كزار حيدر الصانع ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(٤٠) د. ثقييل ساير الشمري ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٤١) كزار حيدر الصانع ، مصدر سابق ، ص ١٨.



ينصح سائق السيارة بضرورة إجراء الفحص الشامل على السيارة بصورة منتظمة لتحقيق السلامة الشخصية وللآخرين أيضا داخل المجتمع^(٤٢).

وتعد المركبة العامل الوسيط في سلسلة العوامل المسببة للحوادث ولا يمكن الفصل بين السيارة وبين شخصية قائدها^(٤٣). فسلامة المركبة وصلاحياتها وتوفر جميع وسائل السلامة يساعد في تقليل الحوادث المرورية من خلال مساعدة السائق في التحكم بالمركبة، وتشير بعض الدراسات في هذا الجانب إلى أن للمركبة وصيانتها أثر في نسبة الحوادث في المجتمع وهذا يستدعي صيانة متكررة ودورية للمركبة من أجل صلاحياتها للقيادة وبالتالي تلافي لحدوث وتجنب وقوع الحوادث المرورية الناتجة من ذلك^(٤٤).

وعموما فإن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور يمكن تلافيها إذا التزمت الدولة باتخاذ إجراءات لمواجهة السلامة على الطرق العامة على نحو شامل. ويعني ذلك وجود مرافق كافية للمشاة، وتخصيص ممرات لهم، وتهيئة نقاط العبور الآمنة، وسائر التدابير التي تؤدي إلى سلامة المرور، وبذلك تحد من مخاطر الإصابات البليغة التي مثلت أعلى النسب بين هؤلاء المستخدمين للطرق في منطقة الدراسة، ويتطلب ذلك مشاركة قطاعات متعددة مثل قطاعات النقل والشرط، والصحة، والتعليم، واتخاذ إجراءات لمعالجة تأمين الطرق والمركبات ومستخدمي الطرق وخاصة أن منطقة الدراسة رابطة بين عدة مناطق مهمة منها طرابلس العاصمة ووجود المطار الرئيسي به، والعديد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. كذلك وعي المواطنين، وتطبيق القوانين المرورية وتنفيذها على الجميع، والامتنثال لها كي تؤثر على سلوك الأفراد وينخفض عدد الحوادث المرورية^(٤٥).

وتتحقق الوقاية من الحوادث المرورية فيما يتعلق بالمركبة عن طريق المراقبة التقنية للسيارات وتعد هذه المراقبة أحد أكثر الآليات الاستباقية العملية والفعالة إذ تسمح بالكشف المبكر عن أي خلل مسجل بالمركبات من شأنه تشكيل خطر على سائقيها ومستعملي الطريق على حد سواء، وكذلك تجهيزات الحماية بالمركبة كحزام الأمان وجهاز ضبط السرعة وجهاز توجيه وتحذير وضبط نظام الكبح الآلي^(٤٦).

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للحوادث المرورية

إذا كان الحادث المروري قد حصل بناءً على القضاء والقدر فإنه لا يحتمل الصفة الجنائية، وبالتالي يخرج عن نطاق التجريم وعن بحثنا هذا، وقبل الدخول في بحث ودراسة الطبيعة القانونية للحوادث المرورية لابد من استعراض أهم الحوادث المرورية

(٤٢) بوقادوم عبد القادر، مصدر سابق، ص ٢١.

(٤٣) عبد الجليل السيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٤٤) جمال عبد المحسن عبدالعال، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٤٥) د. ملاك حسن الصقر، انعكاسات الحوادث المرورية على صحة الإنسان، مجلة كليات التربية، العدد الخامس عشر

سبتمبر، ليبيا، ٢٠١٩، ص ٣٢٧.

(٤٦) حمدي اسماعيل، مصدر سابق، ص ٩٢.



التي تتمثل في **الدَّهَس** : ويعني دهس المشاة. ويمكن أيضا تصنيف الحوادث المرورية من حيث نتائجها إلى: **الحوادث البسيطة** : هذه الحوادث لا تؤدي إلى حدوث إصابات بشرية ولا ينتج عنها أضرار عادية بليغة أو متوسطة، إلا أنها غالبا ما تؤدي إلى هدر الوقت وحدث بعض الآلام وتعطيل الإجراءات **والحوادث المتوسطة** وهي الحوادث التي لها أثر اقتصادي فهي تسبب خسائر مادية بالأموال العامة والخاصة وتتمثل بالإضرار التي تحدث للمركبات وما تصطدم به **والحوادث الجسيمة** يتسبب هذا النوع من الحوادث في إصابات خطيرة متمثلة في تعرض الآلاف من البشر كل عام إلى القتل وقد تتسبب لبعض الأفراد بالعاهات المستديمة التي تمنعهم من أداء دورهم الطبيعي وهذا النوع هو أخطر أنواع الحوادث لأنها لها أثر في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي^(٤٧).

ومن صور الأفعال التي تشكل اعتداء على الأموال هي الاصطدام الانقلاب ويقصد **بالاصطدام** : حادث بسيارتين أو أكثر أو الحيوانات أو أجسام أخرى على الطريق. أما **الانقلاب** : هو انقلاب السيارة بسبب استخدام السرعة أو خلل في ميكانيكية السيارة بسبب عدم إجراء فحص دوري لها أو خلل في الطريق مثل وجود المطبات أو بسبب الحالة الجوية كسقوط الأمطار والضبباب في الشتاء والرياح الشديدة المحملة بالغبار^(٤٨) ومن الجرائم الأخرى المتصلة بالحوادث المرورية هي جريمة الفرار بعد حصول الحادث المروري ، تقوم عندما يعلم السائق الذي يقود المركبة أنه بالفعل قد ارتكب حادث أو تسبب في وقوعه، ولم يتوقف، وقصد بذلك التهرب من المسؤولية المدنية والجزائية وكذلك جريمة القيادة في حالة سكر والتي تتمثل في قيادة الشخص للمركبة وهو في حالة سكر أي ارتفاع نسبة الكحول في الدم^(٤٩).

أما عن الطبيعة القانونية للحوادث المرورية فإن أغلبها جرائم غير عمدية ترتكب بالخطأ عن طريق الإهمال أو الرعونة أو عدم الانتباه أو عدم مراعاة القوانين والتعليمات والإشارات المرورية . ولعل الحوادث المرورية تمثل أكثر صور الجرائم غير العمدية وقوعاً وأكثرها ضرراً على الأنفس والأموال ، كما إن هنالك نوعين من العناية التي يجب على السائق مراعاتها لكي ينتفي الخطأ المروري عنه : عناية تقررها القوانين والأنظمة المرورية وهي عناية نظرية مجردة محددة وفقاً للمجرى العادي للأمور ، وعناية واقعية مرنة تتحدد كما ونوعاً وفقاً للظرف والملابس التي تحيط بكل حادث على حدة ويرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع . والقاعدة في انتفاء الخطأ الخاص لا يعني انتفاء الخطأ العام^(٥٠) . وقد تقع الجريمة المرورية بناءً على خطأين مستقلين من شخصين فيأتي كل منهما فعله مستقلاً عن الآخر ، وعندئذ يعتبر كلاهما

(٤٧) بوقادوم عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٤٨) بوقادوم عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٤٩) نبيلة عدي ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٥٠) انظر د. حسن المرصفاوي، قواعد المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢ ، ص ٩٩ ، أشار إليه د. ثقييل ساير الشمري ، مصدر سابق ، ص ١٤.



فاعلا أصليا للجريمة دون أن ينفي خطأ احدهما الآخر ، كما إن الخطأ المشترك في جرائم المرور يخفف من عقاب الجاني ، ويؤثر على مقدار الغرامة^(٥١) .

ومن أهم تطبيقات الإهمال في مجال الحوادث المرورية السير بالمركبة في شارع مزدحم بالمارة بسرعة كبيرة فيصدم احدهم رغم رؤية السائق له على مسافة تمكنه من الوقوف بالسيارة لو انه كان يسير بسرعة عادية ، ومن تطبيقات الرعونة في مجال الحوادث المرورية قائد السيارة الذي يغير اتجاهه فجأة دون أن ينبه المارة فيصدم شخصاً ، ومن تطبيقات عدم الاحتياط من يقود سيارته بسرعة تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، ومن تطبيقات عدم مراعاة القوانين واللوائح والتعليمات قيام السائق بقيادة مركبة بدون رخصة وصدمة آخر فقتله^(٥٢) .

وتتحدد الطبيعة القانونية للخطأ في الجرائم غير العمدية عن طريق عرض النظريات التي درست أساس المسؤولية عن الجرائم غير العمدية ، وعلى أساس ذلك يتحدد الخطأ في الجرائم المرورية ، ببيان الأساس القانوني لجرائم المرور من تلك النظرية ووضع بعض النماذج من الجرائم المرورية التي ترد إلى تلك النظرية ألا وهي "التسبب بالوفاة والتسبب بالإيذاء" الناتجة عن الحوادث المرورية.

والخطأ هو صورة الركن المعنوي للجريمة غير العمدية ويعرف بأنه " كل فعل أو امتناع أردى تترتب عليه نتائج لم يقصدها الفاعل، ولكن كان في وسعه ومن الواجب عليه أن يتجنبها ولا عبرة بدرجة جسامته، فمهما كان يسيراً يكفي لتحقيق المسؤولية"^(٥٣) المسؤولية^(٥٣) .

كما أن هناك جرائم مرورية عاقبها المشرع عليها بمجرد المخالفة دون اشتراط تحقيق أي نتائج ضارة ، لحماية المصالح الأساسية للمجتمع ، وان المصلحة المحمية في قانون المرور هي حفظ السلامة المرورية وسهولة وانسياب حركة المرور على الطرق، فجعل المشرع التجريم على تلك المخالفات يأخذ طابع وقائي وأعتبرها جريمة من جرائم المسؤولية المفترضة ، وبالرغم من أنها جرائم مادية أي يعاقب فاعلها بمجرد إثبات الفعل المادي المخالف إلا أنه لا بد من توافر الخطأ وهو ما يكون متعلق بمخالفة القوانين والأنظمة، وبالتالي فإنه لا بد من توافر ركن معنوي في المخالفات سواء بصورة عمدية أو بصورة غير عمدية^(٥٤) .

كما ان الطبيعة القانونية للجريمة المرورية تتحدد في ضوء جسامتها وخطورتها وتدخل في عداد الجنايات كلما كانت العقوبة السجن ، علماً انه لا يوجد إعدام في الجرائم المرورية، وتكون جنحة كلما كانت العقوبة المقررة للسلوك حبس سواء كان

(٥١) د. ثقييل ساير الشمري ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٥٢) د. ثقييل ساير الشمري ، المصدر السابق ، ص ١٢ وما بعدها . انظر د. عبد الفتاح الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٦ .

(٥٣) نبيلة عدي ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٥٤) إيمان إسماعيل الحلواني ، أساس المسؤولية الجزائية عن الخطأ في الجرائم المرورية ضمن التشريع الأردني ، جامعة مؤتة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٦ .



شديد أو بسيط أو غرامة ، وتكون مخالفة كلما كان السلوك عقوبته الحبس مدة لا تزيد على ثلاث أشهر أو الغرامة .

فالأفعال المجرمة الواردة في المادة (٢٥) من قانون المرور تعد مخالفة لان العقوبة المقررة لها الغرامة لا تزيد عن (٢٠٠٠٠٠) مائتان ألف دينار وبالعودة إلى قانون الغرامات الموحد نجد انه اقر عقوبة الغرامة في المخالفات بما لا يقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار ولا يزيد عن (٢٠٠٠٠٠) مائتان ألف دينار . والعبور من غير المناطق المخصصة للعبور تعد مخالفة لان عقوبتها (٢٥٠٠٠) خمس وعشرون ألف دينار ، بينما من يفتح مكتب لتعليم السيقاة أو فحص شروط المتانة أو الأمان دون إستحصل الموافقات الرسمية تعد جنحة لان الغرامة فيها تزيد عن (٢٠٠٠٠٠) مائتان ألف دينار ولا تزيد عن مليون دينار^(٥٥) .

المبحث الثاني: أدلة الإثبات في حوادث المرور بين القواعد العامة والخاصة في الإثبات
ان الجهات المختصة بنظر الحوادث المرورية هم الجهات القضائية المتمثلة بقاضي التحقيق ومحكمة الموضوع حسب الاختصاص أي محكمة الجنايات ومحكمة الجرح، أما الجهة الأخرى التي تنظر في المخالفات المرورية والتي تتمتع بسلطة قاضي جنح هم ضابط المرور والمفوضون وقد عرف قانون المرور في المادة (١ - ف٢٤) رجل المرور بأنه: الضابط أو المنتسب الذي يعمل في إدارة وتنظيم المرور المخول بتطبيق أحكام هذا القانون. وسنتناول أدلة الإثبات في حوادث المرور بين قانون المرور وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

المطلب الأول: أدلة إثبات الحوادث المرور في ضوء قانون المرور

انطلاقاً من عملية الرقابة المرورية المستمرة في إطار الجهود المبذولة لحماية جميع مستعملي الطريق، يتم إثبات المخالفات المرورية من قبلهم، لبيان مدى توافر المسؤوليتين الجزائية والمدنية، من خلال الأدلة التي يتم جمعها أثناء أدائهم لمهامهم في إطار اختصاصهم القانوني، انطلاقاً من القاعدة العامة في الإثبات الجنائي ، وهي إخضاع الأدلة للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع، إلا ما تم إستثنائه بنص القانون. وسنسلط الضوء على أهم أدلة الإثبات الواردة في قانون المرور وهي العلم الشخصي ، والمراقبة على أجهزة الرصد ، و محاضر مخطط محل الحادث ، وحالة السكر . وسنتناولها تباعاً

الفرع الأول : العلم الشخصي (مشاهدة ضابط المرور أو المفوض)

استناداً إلى أحكام المادة (٢٨ - أولاً - أ) من قانون المرور العراقي فان لضابط المرور بناء على مشاهدته ان يحكم وفق صلاحيات قاضي الجنح في فرض الغرامة المنصوص عليها في المواد (٢٥ - ٢٦ - ٢٧) من هذا القانون عن المخالفات المرورية التي تقع أمامه وتقدر العقوبة وفق أنموذج الحكم المعد في قانون المرور . وقد جاء بالفقرة (ب) لمفوض المرور المختص لحد الدرجة الرابعة بناء على مشاهدته سلطة

^(٥٥) انظر المادة (٢٧) من قانون المرور العراقي .



قاضي جنح في فرض الغرامات المنصوص عليها في المواد (٢٥- ثالثاً) و (٢٦) من هذا القانون عن المخالفات المرورية التي تقع أمامه .

والأصل في الحوادث المرورية (العينية) ويقصد بها انه لا يمكن إثباتها إلا بعد معاينتها والتحقق منها ومشاهدتها بالعين المجردة كرجل المرور الذي يشاهد السائق وهو يسير على الخط المتواصل أو يضبط لديه وثائق منتهية الصلاحية كإجازة سوق غير سارية المفعول أو السائق بدون رخصة أو معاينة خلل بإحدى تجهيزات المركبة وغيرها من الأمور التي تتطلب الوقوف عندها شخصياً^(٥٦)

الفرع الثاني : المراقبة على أجهزة الرصد

أعطت المادة (٢٨ - أولاً - ١) لضابط المرور بناءً على المراقبة على أجهزة الرصد سلطة قاضي جنح في فرض الغرامات المنصوص عليها في المواد (٢٥ - ٢٦ - ٢٧) عن المخالفات المرورية التي تظهر على شاشات الرصد ، وكذلك أعطت الفقرة (ب) من ذات المادة لمفوض المرور لحد الدرجة الرابعة بناء على المراقبة على أجهزة الرصد سلطة قاضي جنح في فرض الغرامات المنصوص عليها في المواد (٢٥ - ثالثاً) و(٢٦) من هذا القانون عن المخالفات المرورية التي تظهر على شاشات الرصد .

ويتحقق الإثبات باستعمال كاميرات المراقبة مثل الرادار أو القرارات المأخوذة بواسطة أجهزة رصد المخالفات كتجاوز السرعة المسموح بها قانوناً في شوارع معينة أو التجاوزات الخطيرة أو ألواح مركبات غير مطابقة وغيرها من المخالفات والجنح المرورية، ومن ثم توقيف المركبات المخالفة واتخاذ بشأنها وأصحابها الإجراءات القانونية^(٥٧) .

كما إن السرعة الفائقة تحصد الآلاف من الضحايا لاسيما من السائقين وفي كل الأحوال يجب على السائق أن يوافق بين سرعته وبين ظروف وشروط السير، وعليه فإن السرعة المفرطة في غير موضعها هي التي تحتل المرتبة الأولى في نسبة حوادث المرور هذا لأن السرعة الزائدة تؤدي إلى عدم التحكم في المركبة، عدم احترام مسافة الأمان من أجل تفادي الاصطدام ، التعرض للأخطاء أكثر لأن السائق لا يملك الوقت الكافي للملاحظة أو التنبؤ بالحركة، وزيادة قوة الصدمة فكلما ازدادت السرعة فإن الإصابة بجروح خطيرة أو الوفاة قد تتضاعف هذا لأن السرعة الزائدة تؤدي إلى عدم التحكم في المركبة، عدم احترام مسافة الأمان من أجل تفادي الاصطدام ، التعرض للأخطاء أكثر لأن السائق لا يملك الوقت الكافي للملاحظة أو التنبؤ بالحركة، وزيادة قوة الصدمة فكلما ازدادت السرعة فإن الإصابة بجروح خطيرة أو الوفاة قد تتضاعف ، وعليه فإدارة السرعة بالنسبة للمركبات تكتسب أهمية خاصة في المناطق ذات الطرق التي ترتادها كتلة كبيرة من المستخدمين كالمشاة وراكبي الدرجات النارية ، وتتضمن إجراءات هامة منها تحديد السرعة القصوى وفرض الالتزام بها ، وكذلك التركيز على

^(٥٦) حمدي اسماعين ، مصدر سابق ، ص ١١ .

^(٥٧) حمدي اسماعين ، المصدر السابق ، ص ١١ .



أهمية سلامة المركبات، إلى جانب ذلك الرقابة المرورية لتخفيض عدد حوادث المرور، فكلما زادت الإجراءات الرادعة للسرعة وشدتها يتحقق هذا الغرض^(٥٨).

ونظراً لتقدم العلوم والاختراعات التي عرفها العصر الحديث، باتت إثرها معرفة إن كان السائق أثناء الحادث في حالة سرعة غير مرخص بها مسألة سهلة عن طريق الرقابة المرورية، من خلال أجهزة الرادارات والمعبر عنها بإشارات على حافة الطريق، وتعمل هذه الأخيرة على توعية السائق وتحذيره بوجود مراقبة مرورية، حتى يتعين عليه الالتزام بالسرعة المحددة عبر إشارات المرور، وفي حالة عدم التزامه يتحمل المسؤولية الجزائية خاصة تجاوز السرعة القانونية. ويعرف الرادار بأنه : جهاز يقوم من خلال الأمواج المرتدة بكشف الأهداف، عن طريق مقارنة الإشارة المرتدة بالأصلية، حيث يتم تحديد سرعة الجسم المتحرك، ويكون إما جهاز يدوي أو جهاز أوتوماتيكي يوضع على يمين الطريق، ويظهر على الشاشة السرعة، التاريخ بدقة ورقم لوحة السيارة. وللإشارة فالصورة الفوتوغرافية تعتبر محضراً لأنها تتضمن كافة العناصر المادية للجريمة وعليه فهذا الجهاز يتضمن عنصري "الضبط" و"الإعلام والتأكيد" فالضبط هو خطوة أولى في أسلوب التصدي للمخالفات، ثم إعلام السائق بمخالفته في أسرع وقت، ثم يأتي تأكيد العقوبة بتطبيقها فعلياً حسب حجم مخالفة السرعة، كذلك يمكن اللجوء لوسيلة ثانية من أجل إثبات السرعة المفرطة، لكن هذه الوسيلة تتعلق بالسيارات الحديثة لأنها أصبحت مزودة بمحول للسرعة، أو الذي يتميز بأنه في حالة حصول حادث أو اصطدام فإن مؤشر السرعة يبقى متوقف عند درجة السرعة أثناء الحادث، مما يسهل الأمر بالنسبة لضباط المرور بمعاينة المخالفات المرورية وبالتالي يحددون السرعة الموجودة في المؤشر، ومن خلال ذلك يتم تحديد مدى مخالفة السائق للسرعة المحددة قانوناً، انطلاقاً من الإشارات المرورية المحددة لها.^(٥٩)

الفرع الثالث : محاضر مخطط محل الحادث

أقر قانون المرور المخطط المروري كدليل من أدلة الإثبات استناداً إلى أحكام المادة (٣١ - ثالثة) والتي جاء فيها للمحاكم أن تعتمد الصور والبيانات والقرارات المأخوذة بواسطة المخطط المروري الذي ينظمه رجل المرور ممن لا تقل رتبته عن رتبة ضابط صف.

وتعرف محاضر مخطط محل الحادث بأنها الأوراق التي يحررها ويدونها الموظفون المختصون وفق الشروط والأشكال المحددة قانوناً، ويمكن تقسيمها من حيث تعريفها إلى معنى عام وهو اصطلاح يطلق على الأوراق والمستندات، يسجل فيها شخص مؤهل ما يقوم به من أعمال في زمان ومكان محددين، طبقاً لشكل محدد سواء

^(٥٨) عادل مصطفى الكاشف، التقنيات الهندسية المرورية الحديثة وأثرها في دعم سلامة المرور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط ١، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٩٣.

^(٥٩) نبيلة عدي، المخالفات المتعلقة بقانون المرور، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر، ٢٠١٧، ص ٦٩-٧٠.



من تلقاء نفسه أو بواسطة مساعدة، ومعنى خاص يتعلق بالمحاضر التي يتولى عناصر الضبطية القضائية تحريرها من تلقاء أنفسهم عند تنفيذهم للمهام المعتادة، أو بناء على أوامر رؤسائهم أو الجهات القضائية ، وتعد وسيلة لإثبات ارتكاب الجرائم والإجراءات التي اتخذت بشأنها^(٦٠) .

وهناك شروط موضوعية وشروط شكلية لصحة محضر المخطط المروري^(٦١) . ومن أهم الشروط الموضوعية أن يكون المحضر صحيحا أي يتضمن معلومات مطابقة للحقيقة والواقع ، كما يجب أن يكون المحضر وافيا ودقيقا وواضحا، فيجب عليه نقل المعلومات التي يشاهدها أو يسمعها أو يعاينها باخلاص ، ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يقيمها أو يبدي رأيه فيها أو يستنتج منها. كما يجب أن يتحرى الدقة في تسجيله لهذه المعلومات ، فيجب أن يذكر الزمان والمكان وهوية الأشخاص بصورة مضبوطة ، وأن يصف الوسائل المستعملة في الجريمة وصفا وافيا ، فلو تعلق الأمر بحادث مرور جسماني مثلا يذكر بيانات السيارة ، أن يتم صياغة المحضر بأسلوب واضح يسهل فهمه ، لهذا يتم تحريرها بواسطة الإعلام الآلي .

أما الشروط الشكلية تتمثل في : صحة المحضر من حيث الشكل تقتضي تحريره طبقا للأشكال المنصوص عليها في القانون ، ويجب أن يكون المحضر مؤرخا ويختم بختم الوحدة التي ينتمي إليها من حرره ويسجل في سجل المحاضر ، كذلك يجب أن يكون قد حرره الموظف أثناء أداء مهامه ووظيفته ويجب أن يحرره وأن يكون متضمنا الإجراءات التي تدرج ضمن اختصاص الموظف الذي يحرره ، انطلاقا من الاختصاص الشخصي أي يحرر من أشخاص لهم الصفة القانونية^(٦٢) . وتعد صحة المحاضر شكلا وموضوعا ضمانا للمتهم ، لكونها تعد وسيلة من الوسائل التي تساعد في الوصول إلى الحقيقة، فضلا عن أنها تسهل عملية مراقبة أعمال كل من حرر هذه المحاضر^(٦٣) .

وتتمتع المحاضر التي ينظمها رجل المرور بالحجية لأنها ضمن المحاضر التي نصت عليها المادة (٢١٣) والمادة (٢٢٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، واعتبرتها ضمن أدلة الإثبات ، وبالتالي تتمتع بالقوة القانونية ويعتمد القاضي عليها لتكوين قناعته بناء على ما يستخلصه منها من أدلة، شريطة أن تكون صحيحة ومحررة طبقا للأشكال القانونية.

فالمحاضر المحررة من ضباط المرور تحوز الحجية، والمحكمة تعتمد عليها لأن ما جاء فيها يعتبر صحيحا إلى أن يثبت العكس أي بتقديم دليل يدحض ما جاء فيها

(٦٠) نصر الدين مروك ، محاضرات في الإثبات الجنائي، ج ٢، ط ٢، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٤ .

(٦١) انظر حول هذا الموضوع . نبيلة عبيد ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

(٦٢) عبد الله أهبيبة، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري - التحري والتحقيق دط، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٩ .

(٦٣) نبيلة عبيد ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .



بالكتابة أو الشهود^(٦٤) وقد يحصل الإثبات استناداً إلى المخطط المروري عن طريق تسجيل وقائع الحادث بالصور الفوتوغرافية أو كاميرا الفيديو: يعتبر تسجيل الحادث بواسطة الفيديو مكملاً لتسجيله بالكتابة، وهو من أهم أركان إجراءات المعاينة التقنية الحديثة، ومن الوسائل الهامة التي تستفيد منها الشرطة العلمية لأن هناك جرائم لا يمكن للوصف الكتابي أن يوضحها مثل جرائم الحرائق أوهمها حوادث المركبات، وتبدو أهمية التصوير الفوتوغرافي في أن الصورة تسجل محل الحادث بالحالة التي تركها عليه الجاني، فهو يعطي صورة حقيقية عن الحادث وقت وقوعه. وتبرز أهمية تصوير مسرح الجريمة في إعادة تكوين وتمثيل مسرح الجريمة وتنشيط ذاكرة المحققين، واستعادة التفاصيل الهامة التي قد يتم نسيانها، وعلاقة الأشياء الموجودة بالحادث، كون المعاينات التي يقوم بها المحققون تشمل كذلك الظروف والملابسات المحيطة بالحادث، فقبل القيام بأي إجراء يجب أن تؤخذ صور توضح الشكل العام لمكان الحادث، بالإضافة لتوضيح الإصابات اللاحقة بالضحايا. وبصفة عامة لا بد أن يراعى التتابع في الصور بحيث تعطي سلسلة توضح الحادثة من بدايتها وحتى نهايتها، وكذلك لا بد من التقاط عدة صور توضح الاتجاهات المختلفة، وخشية من تلف إحدى الصور يفضل تصوير كل منظر مرتين، ويجب أن يتولى هذه المهمة شخص خبير بالتصوير، فضلاً عن التصوير الفوتوغرافي، فإنه من المفيد استخدام التصوير بالفيديو متى أمكن ذلك،^(٦٥) لما يتميز به من وضوح وبعد في الرؤيا، على أن تراعى القواعد السابق إيضاحها، وعند التصوير لا بد من مراعاة الظروف التي تؤثر في التصوير، وعليه لا بد أن تكون أشعة الشمس موجهة من أحد جانبي الكاميرا أو من خلفها، أما في حالة تصوير آثار الإطارات من على الأرض فتصور أولاً كما وجدت، ثم يعاد تصويرها بعد نشر مسحوق الإظهار عليها من عدة زوايا^(٦٦).

الفرع الرابع: حالة السكر

إن الكثير من جرائم المرور تقع ويكون سببها تناول سائقي المركبات للكحول أو المخدرات بصفة عامة، ونظراً لخطورة جريمة السياقة في حالة سكر فإن المشرع عالجها طبقاً لقانون المرور ووضع طرق وإجراءات خاصة لإثباتها وإثبات هذه الجريمة يكون بالأدلة العلمية، ونجد أن المشرع أشار ولو بصفة ضمنية إلى الحجية والقيمة القانونية للدليل العلمي عندما تبين عمليات الكشف احتمال وجود حالة سكر أو الوقوع تحت تأثير المخدرات أو المواد المهلوسة، أو عندما يعترض السائق أو مرافق السائق المتدرب على نتائج هذه العمليات أو يرفض إجراءها، يقوم ضباط المرور بإجراء عمليات الفحص الطبي والإستشفائي والبيولوجي للوصول إلى إثبات ذلك" أما

^(٦٤) عبد القادر العربي شحط ونبيل صقر، الإثبات في المواد الجزائية في ضوء الفقه والاجتهاد القضائي، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

^(٦٥) إلهام بن خليفة " الآثار المادية المتناثرة في مسرح الجريمة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول ٢٠١٣، ص ٣٠.

^(٦٦) نبيلة عدي، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.



عملية الكشف عن استهلاك المخدرات أو المواد المهلوسة فتتم عن طريق جهاز تحليل اللعاب ، وهذه الوسيلة في الإثبات تلعب دوراً مهماً في إثبات الجرائم المرورية ، والتي يغلب عليها الطابع التقني والعلمي ، كما إن السياقة في حالة سكر لا يمكن إثباتها إلا بواسطة التحليل الدموي ، والخبرة ضرورية لإثبات جنحة السياقة في حالة سكر ولو كان الجاني معترفاً بها^(٦٧).

المطلب الثاني: أدلة إثبات جرائم المرور في ضوء قانون أصول المحاكمات الجزائية
الحكم الجزائي لا يصدر إلا بناءً أسباب حصلت عليها الجهات المختصة والمحاكم بالطرق المشروعة وهذه الأسباب تمثل أدلة الإثبات التي تعد أساساً للنطق به إثباتاً أو نفيًا، ومن أهم هذه الأدلة التي نتصور تقديمها في جرائم المرور هي الاعتراف والشهادة والخبرة والأدلة الأخرى، وبما أن المحاكم الجزائية تستطيع تكوين قناعتها من أي سبب والأدلة لم ترد على سبيل الحصر إنما على سبيل المثال سنتناول دراسة أهم هذه الأدلة وليس جميعها ونسلط الضوء على الاعتراف والشهادة والخبرة فقط.

الفرع الأول : الاعتراف

الاعتراف هو دليل الإثبات الأول، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في قيمته، حتى لو توافرت له كل شروط الاعتراف القضائي الصحيح، فقد لا يكون صادقا ممن اقر به، وقد يكون صادر عن دوافع أخرى ليس من بينها قول الحقيقة، مثل الفرار من جريمة أخرى، أو تخليص الفاعل الحقيقي من العقوبة، مقابل المال، أو لوجود صلة قرابة معينة، وغيرها من الأسباب، لهذا يجب على القاضي الجنائي، أن يتبين من قيمة الاعتراف وصحته، عن طريق المطابقة بينه وبين الواقع من جهة، وبينه وبين الأدلة المادية والقولية من جهة أخرى، عندها إما أن يأخذ به أو يلقيه جانبا، استناداً إلى القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي، وله أن يجرأ اعتراف المتهم، على خلاف عدم جواز ذلك بالنسبة للإقرار المدني، حيث يجوز له أن يأخذ منه ما يطمأن له ، ويعتبره صحيحا، ويلقي ما يراه منها غير صحيح، استناداً إلى مبدأ تساند الأدلة الجنائية، والاعتراف من المسائل الموضوعية، التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها، وقيمتها التدليلية على المعترف ، وفقاً لقناعة القاضي الوجدانية^(٦٨).

كما إن الاعتراف يقوم على عنصرين هما: أن الاعتراف إقرار المتهم على نفسه من ناحية، وأنه يرد على الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها من ناحية أخرى ، بمعنى أن الاعتراف يجب أن يكون صادرا من المتهم على نفسه لا على الغير ، وإلا عدت شهادة، وعليه فإن أقوال متهم على آخر لا تعد اعترافاً فهي في حقيقتها شهادة متهم على آخر ، وهو من قبيل الاستدلال التي يجوز للمحكمة أن تعزز بها ما لديها من أدلة أخرى^(٦٩).

(٦٧) نبيلة عبيد ، المصدر السابق ، ص ٦٦-٦٧.

(٦٨) رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، الجزء الثاني ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٣ ، ص ٤٧٩.

(٦٩) عبد الحميد الشواربي ، البطان الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ن، ص ٢٥٣.



والاعتراف الذي يتم أمام ضابط المرور يعد غير القضائي لأنه الذي يصدر أمام جهة أخرى غير جهات القضاء، كما إذا صدر أمام مأمور الضبط القضائي، أو في تحقيق إداري، أو أمام أحد الأشخاص، وفي هذه الحالة تتوقف قيمته، على الثقة في الجهة التي صدر الاعتراف أمامها، أو شهادة من صدر الاعتراف أمامهم، وفي قيمة المحضر أو الورقة التي دون بها، وهو أمر يحتاج إلى تدعيم من سائر الأدلة المطروحة في الدعوى، للتأكد من مطابقته للواقع، وفي جميع الأحوال يخضع هذا الاعتراف لتقدير المحكمة، ولمبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته^(٧٠).

كما أن الاعتراف في جوهره هو تعبير عن إرادة المتهم بنسبة واقعة معينة إليه، فإن هذا التعبير يجب أن يكون صريحاً لا لبس فيه ولا غموض، ومطابقاً للحقيقة والواقع، حتى يمكن الاستناد إليه كدليل إدانة وتجريم، فلا يجوز الاستناد إلى الاعتراف، الذي يكون غامضاً ويحتمل التأويل، كما لا يمكن اعتبار صمت المتهم أمام الوقائع المسندة إليه، على أنه اعتراف منه بصحة هذه الوقائع، فقد يكون سكوته بسبب خوفه من إساءة الدفاع عن نفسه، أو انتظار المشورة من محاميه، وكذلك لا يمكن اعتبار تصالح المتهم مع المجني، أو مع ذويه على تعويض معين اعترافاً منه بالجرم^(٧١).

الفرع الثاني : الشهادة

الشهادة تعني التعبير عن مضمون الإدراك الحسي للشاهد، بالنسبة للواقعة التي يشهد عليها، لذلك فالشهادة قد تكون شهادة رؤيا أو شهادة سمعية أو حسية تبعاً لإدراك الشاهد^(٧٢). والشهادة هي أن يدلي شخص بما رآه أو سمعه عن الجريمة أو فاعلها، من أمور تمس غيره سواء كانت روايته في مقام الإثبات أو النفي^(٧٣).

ويعد الالتزام بأداء الشهادة من أهم الالتزامات القانونية، إذ تحرص التشريعات الإجرائية الجزائية المختلفة على النص عليه، بل وتفرض جزاءات جنائية في حالة الإخلال به، كذلك يعد الالتزام بأداء الشهادة واجباً قانونياً، نصت عليه المواد الجنائية ويعني أنكل شخص تم استدعاؤه من قبل المحقق أو القاضي الذي يرى أن في أقواله جدوى في إظهار الحقيقة، أن يلتزم بالحضور والإدلاء بما لديه من معلومات حول الواقعة التي أ استدعي للشهادة فيها، وإلا تعرض لجزاءات جنائية، إلا ما ستنتهي بنص القانون كما سيتم بيانه لاحقاً^(٧٤).

إذا تم تبليغ الشاهد بالحضور للشهادة يجب عليه الحضور، بل عليه أن يحضر أيضاً حتى وأن كان معقياً من أدائها قانوناً، لأن واجب الحضور غير الإعفاء من الشهادة،

^(٧٠) عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف، القاهرة، ب ن، ص ٤١٧.

^(٧١) عدلي خليل، اعتراف المتهم فقهاً وقضاً، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

^(٧٢) مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، ج ١، ط ٢، منشورات المكتبة الجامعية، ليبيا، ٢٠٠، ص ٢٠١.

^(٧٣) سامي صادق الملا، اعتراف المتهم، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢١.

^(٧٤) الهلالي عبد اللاه احمد، النظرية العامة للإثبات الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة طبع، ص ٨١٤.



وهذا ما أكدته نص المادة (٥٩) أصول محاكمات جزائية إذ أشارت إلى انه يدعى الشهود من قبل القاضي أو المحقق أثناء التحقيق بورقة تكليف بالحضور ، ويجوز في الجرائم المشهودة دعوة الشهود شفويا ، ولعضو الضبط القضائي في هذه الحالة أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، بل وله أن يحضر في الحال كل شخص يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأنها وفقا لنص المادة (٤٤) أصول محاكمات جزائية ، كما أن لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على الشاهد المتخلف عن الحضور وإحضاره جبراً لأداء الشهادة .

أما في مرحلة المحاكمة فإن المحكمة بموجب المادة (١٧١) أصول محاكمات جزائية لها أن تكلف أي شخص بالحضور أمامها لتأدية شهادته متى رأت أن شهادته تفيد في كشف الحقيقة ، وإن أعتذر الشاهد بمرضه أو بأي عذر آخر عن عدم أماكن الحضور لأداء الشهادة فإن المادة (١٧٣) أصول محاكمات جزائية أجازت للمحكمة أن تنتقل إلى محله وتسمع شهادته بعد إخبار الخصوم بذلك، وإذا تبين للمحكمة بعد انتقالها أو انتقال القاضي إلى محل الشاهد عدم صحة العذر جاز لها أن تحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً للامتناع عن الحضور^(٧٥). والمنصوص عليها في المادة (٢٣٨) عقوبات عراقي ، أما المادة (١٧٤) أصول محاكمات فقد أشارت إلى أن الشاهد إذا لم يحضر للمحكمة رغم تبليغه جاز لها إعادة تكليفه بالحضور وإصدار أمر بالقبض عليه وتوقيفه وإحضاره أمامها لأداء الشهادة ولها أن تحكم عليه بالعقوبة المقررة بسبب تخلفه عن الحضور ، وإذا حضر قبل ختام المحاكمة وأبدى عذراً مقبولاً لتخلفه جاز للمحكمة أن ترجع عن الحكم الصادر عليه، وقد يحضر الشاهد إلى المحكمة ولكنه يمتنع عن أداء الشهادة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك فإن المادة (١٧٦) أصول المحاكمات أجازت للمحكمة أن تحكم بالعقوبة المقررة قانوناً للامتناع عن الشهادة ولها أن تأمر بتلاوة شهادته السابقة وتعتبرها بمثابة شهادة أدت أمامها^(٧٦).

الفرع الثالث : الخبرة

لقد أصبحت الخبرة القضائية في التشريعات المعاصرة ذا أهمية بالغة في الإثبات وذلك لإسهامها في تحقيق العدالة وتنوير القاضي لأن لا يجيد في أحكامه على روح القانون ، وإن الاستعانة بالخبراء على تعددهم يبين في الحالات التي يتعذر الوصول إلى الحقيقة لتوقف الأمر على بعض النواحي الفنية التي تستلزم تدخلهم .

الخبرة القضائية في الاصطلاح : هي إجراء للتحقيق يعهد به القاضي إلى شخص مختص ينعت بالخبير، تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم بحثها أو تقديرها إبداء رأي يتعلق بها علماً أو فنا لا يتوافر في الشخص العادي ليقدم له بياناً أو رأياً فنيا لا يستطيع المحقق الوصول إليه وحده^(٧٧).

(٧٥) خالد ناجي شاكر ، الشهادة ودورها في الإثبات في الدعوى الجزائية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٩.

(٧٦) أنظر المواد (١٧٦، ١٧٤، ١٧٣، ١٧١، ٦٧، ٥٩، ٤٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي . والمادة (٢٨٣)

من قانون العقوبات العراقي

(٧٧) د. محمد جمال الدين زكي ، الخبرة في المواد المدنية والتجارية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١١.



وتعرف الخبرة القضائية بأنها : وسيلة من وسائل الإثبات يتم اللجوء إليها إذا أقتضى الأمر كشف دليل وتعزيز أدلة قائمة ، كما أنها استشارة فنية يستعين بها القاضي أو المحقق في مجال الإثبات لمساعدته في تقدير المسائل الفنية التي يحتاج تقديرها إلى دراية علمية لا تتوافر لدى عضو السلطة القضائية المختص بحكم عمله وثقافته ^(٧٨) . كما يمكن تعريفها على أنها المهمة الموكولة من قبل المحكمة أو الهيئة القضائية إلى شخص أو إلى عدة أشخاص أصحاب اختصاص أو مهارة أو تجربة في مهنة ما أو فن أو صناعة أو علم لتحصل منهم على معلومات أو آراء أو دلائل إثبات لا يمكن لها أن تؤمنها بنفسها وتعتبرها ضرورية لتكوين قناعتها للفصل في نزاع معين ^(٧٩) .

كما تعرف بأنها استيضاح رأي أهل الخبرة في شأن استظهار بعض جوانب الوقائع المادية التي يستعصى على قاضي الموضوع إدراكها بنفسه من مجرد مطالعة الأوراق والتي لا يجوز للقاضي أن يقضي في شأنها استناداً لمعلوماته الشخصية وليس في أوراق الدعوى وأدلتها ما يعين القاضي على فهمها ، والتي يكون استيضاحها جوهرية في تكوين قناعته في شأن موضوع النزاع ^(٨٠) .

ينقسم الخبراء وفقاً للجهة التي قامت بندبهم إلى خبراء منتدبين وخبراء استثنائيين . أولاً : الخبير المنتدب: هو ذلك الخبير الذي يختار عادة من جدول الخبراء العاملين لدى المحاكم وهو يعين من طرف القاضي للقيام بأعمال فنية من أجل الاستعانة بتقاريرهم للوصول إلى الحقيقة، والخبراء يختلفون وفقاً لتخصصاتهم فنجد خبراء البصمات وخبراء الطب الشرعي والفنيون وكذا العاملون في المعمل الجنائي وغيرهم من الخبراء. ثانياً : الخبير الاستثنائي: هو شخص متخصص في مجال من المجالات الفنية غير مقيد في جدول الخبراء المعتمدين يقوم بانتدابه في مسألة محددة فقط ، وأنه يتعين لقبوله أن يحلف اليمين القانونية أمام الجهة القضائية أو القاضي الذي عينه بأن يقوم بأداء المهمة الموكولة إليه بالدقة والأمانة ^(٨١) .

وبالتالي فإن الخبرة تهدف إلى التعرف على وقائع مجهولة من خلال الواقع المعلوم ، فهي وسيلة تضيف إلى الدعوى دليلاً ، إذ يتطلب هذا الإثبات معرفة أو دراية لا تتوافر لدى رجال القضاء نظراً إلى طبيعة ثقافتهم وخبراتهم العلمية ، فالخبرة تقتصر على المسائل الفنية دون المسائل القانونية لأن المحكمة مفروض فيها العلم بالقانون علماً كافياً .

^(٧٨) د. عبد الحميد الشواربي، التزوير والتزييف مدنياً وجزائياً في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف، مصر، ١٩٩٦، ص ٥٥٢.

^(٧٩) د. أميل انطوان ديراني، الخبرة القضائية، المنشورات الحقوقية، ط ١، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧.

^(٨٠) همام محمد محمود، الوجيز في إثبات المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٥٧.

^(٨١) انظر حول موضوع الخبرة د. سلطان الشاوي، أصول التحقيق الاجرامي، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦٩.



الخاتمة

أولاً : الاستنتاجات

بعد ان تم الانتهاء - بعون الله - من كتابة هذا البحث ، الذي تضمن استعراضاً موجزاً للحوادث المرورية وأدلة إثباتها في قانون المرور وقانون أصول المحاكمات الجزئية حسب القواعد العامة والخاصة في الإثبات اتضحت لنا جملة من الاستنتاجات سنوردها في أدناه وسنتقدم ببعض المقترحات في ضوء ذلك .

١. تبين ان الحوادث المرورية هي جزء من الجرائم المرورية وليس جميعها ، إذ ان الجرائم المرورية تشمل أي مخالفة لإحكام المرور من عدم التقيد بإشارة المرور وعدم ارتداء حزام الأمان ومخالفة ضوابط تسجيل المركبات ، والمخالفات المتعلقة بقواعد السير . وصولاً إلى الأكثر جسامة وهي الحوادث المرورية ، وبالتالي فان الحوادث المرورية هي نوع من أنواع الجرائم المرورية .

٢. اتضح ان الطبيعة القانونية للجريمة المرورية تتحدد في ضوء جسامة الحادث المتحقق ومقدار العقاب الذي حدده القانون ، فيمكن ان تكون مخالفة أو جنحة أو جناية حسب الأحوال . وهي في الغالب تكون جريمة غير عمدية لوقوعها عن طريق الإهمال أو عدم الانتباه أو الرعونة أو عدم الاحتياط أو عدم مراعاة الأنظمة والقوانين . فضلاً عن عدم مراعاة واجبات الحيطة والحذر عند قيادة المركبة .

٣. اتضح بان المشرع في قانون المرور قد منح ضابط المرور والمفوض سلطة قاضي جنح في الحكم على المخالفات المرورية ، إلا انه قد وسع من سلطة إثبات هذه المخالفات بحيث سمح لهم إثباتها بالمشاهدة الشخصية أي بالعلم الشخصي ، وهذه السلطة منعها قانون أصول المحاكمات الجزائية على قاضي التحقيق أو محكمة الموضوع .

٤. هناك تهاون في تطبيق القانون من قبل رجال المرور حسب الدارج في العرف الاجتماعي من مراعاة الظروف العامة وفي حالة إصدار عقوبة من قبل الضابط وهو في شارع عام فان الحماية المتوفرة له لا تتناسب مع حجم الخطر الذي ربما يتعرض إليه ، فضلاً عن الضغط الاجتماعي المتمثل بالواسطة والتوسل والرجاء من عدم تطبيق القانون على المخالفين مما يضطر رجل المرور إلى التهاون في تطبيق القانون بالطريقة التي أرادها المشرع .

٥. ضعف في التوعية المرورية للمواطنين وسائقي المركبات من قبل وسائل الإعلام ودائرة المرور مما أدى إلى زيادة حجم المخالفات لجهل السائق بالقواعد القانونية التي تحكم الطرق عموماً مثلاً قاعدة الأولوية لمن في الساحة، والأسبقية لمن في الطريق السريع، وأحكام الاستدارة الخاطئة ، وضوابط السير



- عكس الاتجاه ، والتعامل مع الخروج المفاجئ ، والمعنى الذي ترمز إليه إشارة رجل المرور ، وكذلك الإشارة الضوئية .
٦. زيادة كبيرة في عدد السيارات الصالون بالمقارنة إلى القطارات ومنشأة النقل الكبيرة والطيران في السنوات الأخيرة ، مما يؤدي إلى حركة كبيرة لعدد المركبات في الطريق وفي حقيقتها تقوم بنقل عدد قليل من الركاب . لذا يجب التركيز على المنشأة الكبيرة والسرعة في افتتاح محطات القطار في كل محافظة .
٧. اتضح بان أهم الأسباب المؤدية إلى تلك الحوادث منها ما تكون أسباب سلوكيه ناتجة عن الإنسان نفسه (السائق - الماشي) ومنها ما هو متعلق بالأسباب الميكانيكية (المركبة) ومنها ما هو متعلق بالطريق .

ثانياً : المقترحات

١. نرى ضرورة أن تساهم وسائل الإعلام بصورة دائمة في توعية المواطنين وسائقي المركبات بأهمية السلامة وكيفية التقيد بأنظمة وقوانين المرور ، وعدم التهاون في تطبيق القانون من قبل رجال المرور والتركيز على متابعة مراكز تعليم قيادة المركبات والبرامج المتبعة فيها وعدم السماح بمنح إجازة القيادة إلا بعد اجتياز الاختبار، وتضمين مناهج التدريب في مراكز التدريب على القيادة .
٢. نرى ان إعطاء رجل المرور سلطة إثبات المخالفات المرورية بالعلم الشخصي أو بالمشاهدة الشخصية فيه خروج خطير على القواعد العامة في الإثبات الجنائي التي منعت القضاء بالحكم وفقاً للعلم الشخصي فكيف من يتمتع بالأصل يمنع عليه ومن يتمتع بالاستثناء يستطيع الحكم به . لذا نقترح ضرورة وضع ضوابط قانونية على حكم ضابط المرور وفقاً لعلمه الشخصي خوفاً من الحكم وفق الأهواء الشخصية من جانب. وحماية حقوق وحريات الأفراد من جانب آخر.
٣. نرى ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن الوسائل التقليدية في تسجيل المخالفات ، وإنما يجب ان تزود كافة الطرقات بأجهزة رصد الكترونية وتسجل المخالفة وترسلها بصورة آلية إلى النظام الذي يحفظ نسخة من المخالفة لغرض تنفيذها وهنا نستفاد من طاقات العنصر البشري المتمثل برجل المرور في أعمال أخرى ، وكذلك نستبعد التأثير الاجتماعي على رجل الشرطة في عدم فرض الغرامة نتيجة التوسط أو الرجا . وهذا معمول به في اغلب دول العالم .
٤. نقترح ضرورة تفعيل موقع في الانترنت خاص فقط باستقبال شكاوى المواطنين ، وعدم الاعتماد فقط على وسيلتي السجل والاستقبال وجهاً لوجه فقط في استقبال شكاوى المواطنين بخصوص تطبيق قانون المرور والعقوبات على المخالفات ، بل عليها استخدام وسائل الاتصال العديدة للوصول إلى رضا المواطنين .



٥. ضرورة نشر الوعي المروري الذي يتمثل في المعرفة والإلمام الواسع بكل ما يتعلق بالمرور من مركبة وطريق وإشارات وأنظمة وقوانين وغيرها مما ينعكس إيجاباً على الشخص وحسن قيادته ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة. ويتحقق الوعي المروري عن طريق البوسترات التعريفية بالعلامات المرورية مع لوحات تعريفية لمداخل المدن وتصميم خرائط الشوارع .
٦. دراسة العقوبات والمخالفات المرورية وتقييم مدى فعاليتها في الحد من هذه المخالفات وتطوير العقوبات بما يتوازي وحجم المخالفة وخطورتها وتكرارها من نفس المخالف.
٧. نقترح تشكيل محكمة جناح في كل محكمة استئناف أو على الأقل في كل محافظة لكثرة وقوع الحوادث المرورية ولجسامة الأضرار المترتبة عليها .
٨. نقترح إدخال مادة الثقافة المرورية في الكليات والمعاهد وتدرس كمادة في المرحلة الأولى بواقع ساعة نظري يتولى تدريسها أكاديمي وساعة تطبيقي يقوم بتدريسها ضابط مرور ، لأن الطالب في الغالب يكون عمره قد أتم الثامنة عشر وبالتالي مهياً قانوناً ليكون سائق مركبة .
٩. نقترح تحفيز الدوائر المعنية بتحسين شبكة طرق سير المركبات للحد من ازدياد الحوادث المرورية ، وإعادة تخطيط الشوارع ووضع العلامات المرورية ويكتب تحتها المراد منها لأن المنطق والعدل يقتضي بقيام الحكومة بتوفير الشوارع التي تحمل مواصفات السلامة المرورية العامة والأمان ، ثم بعد ذلك ينشأ لها الحق في محاسبة من يتجاوز أحكام قانون المرور ، لا ان ينزل بالسائق المخالف اشد أنواع الجزاءات وهو يسير في شارع مبهم ومتعرج وغير مخطط ولا توجد فيه اقل مقومات السلامة والأمان .